

Distr.  
GENERAL

S/RES/1020 (1995)  
10 November 1995

## مجلس الأمن



### القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٥٩٢ المعقودة  
في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبيريا، وبخاصة القراراتين ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ  
٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/881) عن بعثة  
مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يثنى على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في جهودها  
المستمرة من أجل إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يؤكد أهمية التعاون الكامل والتنسيق الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق  
الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تنفيذ كل منها لولايته،

وإذ يلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته الأطراف الليبية مؤخرا نحو حل النزاع بالوسائل السلمية،  
بما في ذلك إعادة إقرار وقف إطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة الجديد، وإبرام اتفاق بشأن جدول زمني  
لتتنفيذ العملية السلمية من وقف إطلاق النار حتى الانتخابات،

وإذ يلاحظ أيضا أن الأطراف الليبية تبدو أكثر تصميما من أي وقت مضى على اتخاذ خطوات  
ملموسة نحو استعادة السلام والاستقرار في بلدها،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار وتأخيرات في عملية فض الاشتباك  
بين القوات،

وإذ يعرب أيضا عن تقديره للدول الأفريقية التي أسهمت ولا تزال تسهم بقوات في فريق الرصد التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،

وإذ يثنى أيضا على الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة دعما للعملية السلمية بما في ذلك تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لليبيريا،

- ١ - يرحب بـ تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛
- ٢ - يقرر تعديل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بحيث تحدد على النحو التالي:
  - (أ) بذل مساعيها الحميدة لدعم جهود الجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاقيات السلام والتعاون معهما لهذا الغرض؛
  - (ب) التحقيق في جميع ادعاءات انتهاك وقف إطلاق النار التي تبلغ إلى لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، والتوصية بالتدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه انتهاكات، وموافقة الأمين العام بتقارير بناء على ذلك؛
  - (ج) رصد الامتثال للترتيبات العسكرية الأخرى لاتفاقات السلام، بما في ذلك فض الاشتباك بين القوات ونزع السلاح والتقييد بحظر الأسلحة، والتحقق من تطبيقها بطريقة غير متحيزة؛
  - (د) تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في الحفاظ على موقع التجمع التي اتفق عليها كل من فريق الرصد والحكومة الانتقالية والفصائل المتحاربة، وفي تنفيذ برنامج لتسريح المحاربين، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية؛
  - (هـ) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لأنشطة المساعدة الإنسانية؛
  - (و) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى الأمين العام، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، للجماعات المحلية لحقوق الإنسان في جمع التبرعات للتدریب والدعم السوقي؛
  - (ز) مراقبة عملية الانتخاب والتحقق منها، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية التي ستجري وفقا لأحكام اتفاقيات السلام؛

٣ - يقرر أن يكون الحد الأقصى لعدد المراقبين العسكريين هو ١٦٠ مراقبا؛

٤ - يرحب أيضا في هذا السياق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المفهوم الجديد لعمليات البعثة:

٥ - يطلب إلى جميع الأطراف الليبية أن تحترم جميع الاتفاques والالتزامات التي تعهدت بها وأن تنفذها كاملا وسريعا وبخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار ونزع السلاح وتسرير المحاربين والمصالحة الوطنية، واصحة في اعتبارها أن مسؤولية استعادة السلام والديمقراطية في ليبيريا تقع أساسا على عاتق الفصائل الليبية التي وقعت اتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.(S/1995/742)

٦ - يحث الدول الأعضاء على أن تقدم دعما إضافيا إلى عملية السلام في ليبيريا بالتبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيا، ويشجع، في هذا الخصوص، الدول التي تعهدت بتقديم مساعدة على الوفاء بالتزاماتها:

٧ - يحث أيضا جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة المالية والسوقية وغيرهما من أشكال المساعدة دعما لفريق الرصد لتمكينه من الاضطلاع بولايته، وبخاصة فيما يتعلق بتجميع الفصائل الليبية ونزع أسلحتها:

٨ - يرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر تقديم المساعدة إلى ليبيريا الذي عقد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥:

٩ - يؤكد مجددا أن استمرار دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في ليبيريا مرهون باستمرار التزام الأطراف الليبية بتحقيق المصالحة الوطنية بما يتسم مع عملية السلام:

١٠ - يحث الحكومة الليبية الوطنية الانتقالية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتجنب وقوع حوادث أخرى لانتهاكات وقف إطلاق النار وللحفاظ على زخم عملية السلام:

١١ - يذكر جميع الدول بالتزاماتها بالتقيد الصارم بالحظر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) وعرض جميع حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥):

١٢ - يطلب من فريق الرصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الأمان لمراقبى البعثة وموظفيها المدنيين، وفقا للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في تنفيذ اتفاق كوتونو (S/26272) والمفهوم الجديد لعمليات:

١٣ - يؤكد ضرورة توثيق الاتصال وتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الرصد فيما يضطلعان به من أنشطة تنفيذية على جميع الصعد:

٤ - يطالب مرة أخرى جميع الفصائل في ليبيريا بالاحترام التام لمركز أفراد فريق الرصد والبعثة فضلا عن المنظمات والوكالات التي تقوم بإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أرجاء ليبيريا، ويطلب كذلك بأن تيسّر تلك الفصائل عمليات إيصال هذه المساعدة وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية:

٥ - يؤكد ضرورة تحسين التنسيق في تنفيذ عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة توطين المشردين داخليا:

٦ - يؤكد أيضا أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيريا، وضرورة القيام فورا بإصلاح نظام السجون في هذا البلد:

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تقريرا مرحليا عن الحالة في ليبيريا، بما في ذلك تنفيذ الولاية المعدلة للبعثة والمفهوم الجديد لعملياتها:

٨ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وجميع أفراد البعثة للجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة في ليبيريا:

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

- - - - -